

بسم الله الرحمن الرحيم

متعة الطلاق

أ. د. طه جابر العلواني

رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هرندن ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية

متعة الطلاق أو متعة المطلقات

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خاتم النبيين، و على آله و صحبه و من تبعه و اهتدى بهديه إلى يوم الدين. و بعد:

فإن الله تعالى قد جعل النكاح وسيلة لبقاء النوع الإنساني و استمرار وجوده. و شرعه سبحانه و تعالى بالشكل الذي شرعه به لتحقيق جملة من الأهداف الإنسانية لا يمكن أن تتحقق في أي نوع آخر من أنواع العلاقات التي يمكن أن تقوم بين ذكور النوع الإنساني و إناثه.

وأبرز هذه الأهداف التي تقتضي استمرار العلاقة الزوجية و دوامها.

- ١- الإنجاب لبقاء النوع و استمرار الحياة
- ٢- النسب و الصهر لإيجاد العلاقات التي تساعد على بناء الحضارات و إقامة العمران.
- ٣- السكن و الراحة النفسية لكل من الزوجين.

و كل هذه الأهداف و كثير غيرها لا يمكن تحقيقها إلا ببناء علاقة قوية متينة و دائمة بين الزوجين تكون لبنة أساسية في بناء علاقات المجتمع. و من هنا فقد جاء في الشريعة الإسلامية تشريع النكاح بشكل يضمن تحقيق هذه الأهداف. واحيطت العلاقة بين الزوجين بسياج من الاحتباطات التشريعية التي تجعل هذه العلاقة دائمة مستمرة قادرّة على تحقيق تلك الأهداف الأساسية، و لكن حين يقتضي الظرف أو أي منها بأن من غير الممكن أن تكون الأسرة المؤلفة منها أسرة ناجحة فتأتي تشرعات الفراق العادلة المنصفة التي تراعي أدق خلجمات النفس و مشاعر الضمير. و من أهم هذه التشرعات الطلاق . فهو، و إن كان أبغض الحال إلى الله، إلا أنه في بعض الأحيان يكون دواء و علاجا لحالات نكاح لا يمكن دوامها و استمرارها.

و الطلاق يمكن أن يتم بعد العقد و قبل الدخول، و يمكن أن يتم بعد الدخول كذلك. و يمكن أن يكون بطريق الخلع و بطريق الفرج .

أما الطلاق الذي يتم بعد العقد و قبل الدخول فهو الذي تتعلق به أحكام «متعة الطلاق».

فما هي المتعة؟ و ما الأصل فيها؟ و ما أحكامها؟ و ما حكمتها؟ و ما مذاهب العلماء فيها؟ و في مقدارها؟ و في وقتها؟ و غير ذلك من أحكامها؟ هذا ما سنبيّنه في هذا البحث الوجيز.

المتعة لغة:

المتعة اسم مشتق من المتعاع ، وهو جميع ما ينتفع أو يستمتع به^(١).
قال الله تعالى :

« و فاكهة و أثياً متاعا لكم و لآنعامكم » (عبس : ٣٢)

و قال تعالى:

« متاع قليل ثم مأواهم جهنم و بئس المصادر » (آل عمران : ١٩٧)

و قال تعالى:

« إنما هذه الحياة الدنيا متاع » (غافر : ٣٩)

و قال الأودي:

إنما نعمة قوم متعة : : وحياة المرء ثوب مستعار^(٢)

المتعة في اصطلاح الفقهاء:

تطلق كلمة « المتعة » في اصطلاح الفقهاء على عدة معانٍ منها:

- ١- متعة الحج، وهي: ضم العمرة إلى الحج بـأحرام جديد.
- ٢- متعة النكاح، وهي: التمتع بأمرأة لأجل محدد، أو ما يسميه البعض النكاح المؤقت.
- ٣- متعة الطلاق أو متعة المطلقة، وهي موضوع هذا البحث.
- ٤- إمتاع المرأة زوجها من مالها تطوعاً بعد تمام العقد^(٣).

وقد اختلفت تعاريفات الفقهاء لمتعة الطلاق باختلاف تصورهم لمفهومها و مذاهبهم في حكمها ، و القدر المشترك بين تلك التعريفات يجعل من الممكن تعريفها بأنها: ما يقدمه الرجل للمرأة مما تنتفع به من مال و كسوة بعد الفرقة بينهما بالطلاق أو بفسخ النكاح تطبيباً لخاطرها وتعويضاً لها ، على الموسوع قدره و على المقتر قدره^(٤) .

الأصل فيها:

والأصل في « متعة الطلاق » الكتاب . قال الله تعالى:
 « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة و متعوهن على الموسوع قدره و على المقتر قدره متعاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين » (البقرة : ٢٣٦)

و قال تعالى:
 « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن و سرحوهن سراحأ جميلاً » (الأحزاب : ٣٣)

و قال تعالى:
 « وللمطلقات متعاع بالمعروف حقاً على المتقيين » (البقرة : ٢٤١)

هذا، وقد ورد في متعة الطلاق أكثر من حديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لكنها كلها ضعيفة، و لذلك لم يستدل بها أحد من الفقهاء، أي لعدم قيام الحجة بها^(٥). و لا بأس بذكرها على أنها شواهد لما ثبت في القرآن الكريم.

أخرج ابن ماجه في سنته (الحاديـث رقم ٢٠٤٧) عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعودت من رسول الله صلى الله عليه و سلم حين ادخلت عليه، فقال: لقد عذت من معاذ ، فطلقتها و أمر اسامة أو أنسا فمتعها بثلاثة أثواب رازقية.

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه عن جابر : لما طلق حفص بن المغيرة امرأته قال له رسول الله، صلى الله عليه و سلم: متعها و لو بصاع^(٦).

و ذكر القرطبي في تفسيره عن الشعبي أن رجلاً من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهراً ثم طلقها قبل أن يمسها، فنزلت الآية: « لا جناج عليكم إن طلقتم النساء »، فقال النبي صلى الله عليه و سلم: متعها و لو بقلنسوتك^(٧).

حكمة الله تعالى في تشريع متعة الطلاق:

و هنا يستحسن النظر، قبل بيان المذاهب الفقهية في مسألة المتعة وأقوال السلف فيها ، في حكمة الله تعالى التشريعية التي تتصل بمتعة الطلاق. فالمتعة بالنسبة إلى المطلقة نوع من التخفيف عنها لما أصبت به من الوحشة بعد الفراق الواقع من جانب الرجل دون أن يكون لها دخل فيه. فهي تعويض عن ألم الفراق و تطبيب لنفس المرأة بعد البينونة الكبرى.

مذاهب الفقهاء في متعة الطلاق:

قد نظر الفقهاء في المطلقة وأحوالها فاختلفوا في حكم المتعة على أقوال. و ذلك أن أحوال المطلقة تختلف من حيث الدخول بها و التسمية لها و سبب فراقها و كونها حرّة أو أمّة، مسلمة أو كتابية. فنظروا في كل حال من أحوال المطلقة و اجتهدوا في تطبيق النصوص المذكورة من القرآن الكريم على تلك الأحوال فالحقوا بها ما وصلوا إليه من أحكام لمتعة الطلاق.

المذهب الأول: الوجوب، وقد ذهب إليه أكثر أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشيعة الإمامية. ومستدلمهم في ذلك أن في قوله تعالى: «وَمَتَّعُوهُنَّ» ، و كذلك في قوله: «فَمَتَّعُوهُنَّ» صيغة أمر ، و القاعدة الأصولية أن الأمر للوجوب ما لم يرد ما يجعله دالاً على غيره. و كذلك ، في قوله: «حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ» ، و قوله: «حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ» ما يتبَّأَ إلى معنى الوجوب (٩).

المذهب الثاني: الاستحباب، وإليه ذهب المالكية وبعض السلف. فمن رأى هذا الحكم من الفقهاء قال إن قوله تعالى: «حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ» و قوله «حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ» يدل على الاستحباب ، لأن الله إنما جعلها ، أي المتعة ، حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ وَ الْمُحْسِنِينَ لَا عَلَى غَيْرِهِ (١٠).

يجيب من يراها واجبة على استدلال من ذهب إلى الاستحباب بأن كل مسلم من أهل التقوى والاحسان بمجرد كونه صاحب ايمان بالله . ولو لم يقع اسم محسن و متق إلا على من يحسن و يتقي في كل أفعاله لم يكن في الأرض محسن و لا متق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلا تخصيص في الآية ، و حكمها عام في كل مسلم (١١).

أما المراد من الفضييل المتصل في قوله تعالى: «مَتَّعُوهُنَّ» فهو المطلقات و من في حكمهن من النساء اللاتي وقعت بينهن و أزواجهن الفرقة من قبل الزوج و لم تشارك صاحبة المهر في سبب الفرقة طلاقاً كانت أو فسخاً كالطلاق و الفرقة بالإيلاء و اللعن و الجب و العنة و الردة و إبانه الاسلام و تقبيله ابنتهما أو امها بشهوة . ولو جاءت الفرقة من قبلها فإنه لا متعة لها لا وجوباً و لا استحباباً (١٢).

و مما يلاحظ في هذه الآيات أن كلمة «أو» في قوله تعالى: «ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة» ، قد جاءت للعطف ، فمعناه : ما لم تمسوهن و لم تفرضوا لهن فريضة . وهذا كثير شائع ، كما في قوله تعالى:

«ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً» (الإنسان : ٢٤)

أي: و لا كفورا، حيث كانت «أو» بمعنى الواو للعطف(١٣).

أما أحوال المطلقة المختلفة، فهي كما يلي:

١ - من طلقها زوجها قبل الميسىس ولم يفرض لها مهرا، حرمة كانت أو أمة، فالجمهور من فقهاء أهل السنة وكذلك جمهور فقهاء الإمامية(١٤) على أن لها المتعة، وأنها واجبة، لأن المطلقة على هذا الحال هي المراد بصريح لفظ الآية. غير أن المتعة لها ولكل المطلقات مستحبة عند المالكية الذين يرون أن المتقيين و المحسنين بعض الناس، وأن الاحسان و التقوى لا تتقيد بهما الواجبات - كما تقدم. و هذا مذهب ابن أبي ليلى و أبي الزناد و ابن أبي سلمة الماجشون(١٥). و قال الأوزاعي و الشوري إن الامة لا متعة لها لأنها تكون لسيدها و هو لا يستحق مالا في مقابلة ناذري مملوكته بالطلاق(١٦).

٢ - من طلقها زوجها قبل الميسىس وقد فرض لها مهرا، لها نصف المهر المسمى، و لا متعة لها، هذا قول ابن عمر و القاسم بن محمد، و هو قول مالك. و المتعة لها واجبة عند الشافعي و أحمد و أبي يوسف من الحنفية(١٧)، و هو قول سعيد بن المسيب. و روى عطاء عن ابن عباس: ليس لها إلا المتعة(١٨). و لا متعة لها عند جمهور الإمامية إذ المقرر في حقها هو نصف المسمى(١٩).

٣ - من طلقها زوجها بعد الميسىس ولم يفرض لها مهرا، المتعة لها مستحبة عند الحنفية و المالكية و الحنابلة، و هو قول الثوري و الحسن بن صالح و الأوزاعي إلا أن الأوزاعي رأى أن أحد الزوجين إن كان مملوكا لم يجب متعة. و المتعة واجبة لها عند الشافعي(٢٠)، أما الإمامية فهم مختلفون في التي دخل بها سمي لها أو لم يسم لها(٢١).

٤ - من طلقها زوجها بعد الميسىس وقد فرض لها مهرا، المتعة مستحبة عند المالكية و الحنابلة(٢٢)، و هي سنة عند الحنفية، كما قال ابن الهمام(٢٣)، واجبة عند الشافعية .

أما الملاعنة فلها المتعة عند أصحاب الرأي خلافا للإمام مالك حيث قال: و ليس للملاعنة متعة على حال من الحالات (٢٤). و الظاهر من مذهب الشافعى أن الملاعنة إذا كانت من قبله فلها المتعة. و تستحب لها المتعة عند الحنفية (٢٥).

أما المختلعة فلها المتعة عند الترمذى و عطاء و النخعى و الزهرى، خلافا للجمهور (٢٦).

و أما المتوفى عنها زوجها فلا متعة لها و لا صداق و لها الميراث. هذا قول علي بن أبي طالب و زيد بن ثابت و ابن عمر و ابن عباس ، و جمهور أئمة الفقه (٢٧)، غير أن ابن مسعود قضى للمتوفى عنها التي لم يفرض لها صداق بصداق مثلها؛ و في هذا المعنى حديث ضعفه أكثر أهل العلم (٢٨). و لها الميراث بالاجماع عند فقهاء الإمامية (٢٩).

أما النصرانية و اليهودية فلها المتعة، و هذا قول سفيان الثورى (٣٠).

مقدار متعة الطلاق:

ثم في تقدير المتعة الواجبة أقوال مختلفة حيث انه لم يرد في النصوص المذكورة تحديد لمقدار المتعة و لا لنوعها (٣١). و الوارد إنما هو أمران: اعتبار حال الزوج من الأعسار و اليسار، و الأخذ بالمعروف. قال الله تعالى:

« و متّعوهن على الموسوع قدره و على المقتر قدره متاعا بالمعروف » (البقرة : ٢٣٦)

و عند بعض الفقهاء يجب كذلك اعتبار حال المرأة أيضاً و ذلك لإيفاء معان المعروف إذ عدم أخذها في الميزان قد يؤدي إلى الظلم (٣٢).

- (٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٧:٣
- (٨) أحكام الأسرة في الإسلام للشلبي ص ٣٨٨
- (٩) فتح القدير لابن الهمام ٤٤٨:٢ ، و المهدب للنووي ٦٣:٢ ، و تفسير مجمع البيان للطبرسي ٣٤٠:١ ، و تحفة الطالب للأنصاري ص ٢٣١ ، المغني ٥٠:٨
- (١٠) أحكام القرآن لابن العربي ٢١٦:١
- (١١) المحلى لابن حزم ٢٤٥:١٠
- (١٢) رد المحتار لابن العابدين ٤٦٢:٢
- (١٣) أحكام القرآن للجصاص ٥٠٨:١
- (١٤) البحر الزخار لابن المرتضى ١٢١-١١٨:٤
- (١٥) المصنف لعبد الرزاق ٧٥-٦٨:٧
- (١٦) الجامع لأحكام القرآن ١٩٩:٣
- (١٧) الفقه الإسلامي و أداته ٣١٩:٧
- (١٨) أحكام القرآن للجصاص ٥١٠:١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٨:٣
- (١٩) المختصر النافع ص ٢١٣
- (٢٠) المغني لابن قدامة ٥٣-٥٠:٨
- (٢١) البحر الزخار لابن المرتضى ١٢٠:٤
- (٢٢) فتح القدير للشوكياني ١:١ ، ٢٥٥-٢٥٢:١ ، و تفسير ابن كثير ٢٨٨:١
- (٢٣) فتح القدير لابن الهمام ٤٤٨:٢
- (٢٤) أحكام القرآن للجصاص ٥١٤:١
- (٢٥) بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٤-٣٠٢:٢
- (٢٦) الجامع لأحكام القرآن ١٩٩:٣
- (٢٧) المصنف لعبد الرزاق ٧٥-٦٨:٧
- (٢٨) المغني ٤٨:٨ ، و تشخيص الحبير ١٩٣:٣
- (٢٩) البحر الزخار ١٢٠:٤
- (٣٠) الجامع لأحكام القرآن ٢٠٠:٣
- (٣١) الفقه الإسلامي و أداته ٣٢١:٧
- (٣٢) أحكام القرآن للجصاص ٥١٧-٥١٤:١

- (٣٣) المعني ٥١:٨، أحكام القرآن للجصاص ٥١٤:١، المحتلى ٢٤٧:١٠،
 المذهب ٦٣:٢، كشف القناع ١٥٧:٥، فتح القدير للشوكتاني ٢٥٣:١
- (٣٤) المحتلى ٢٤٩_٢٤٨:١٠
- (٣٥) المختصر النافع ص ٢١٣

مراجع البحث:
القرآن الكريم

- أحكام الأسرة في الإسلام للشلبي ص ٣٨٨-٣٩٠
- أحكام القرآن لإبن العربي (٢١٦:١)
- أحكام القرآن للجصاص (٥١٧_٥٠٦:١)
- بدائع الصنائع للكاشاني (٣٠٤_٣٠٢:٢)
- البحر الزخار لابن المرتضى (١٢١_١١٨:٤)
- تاج العروس (٥٠٨_٥٠٧:٥)
- تاريخ بغداد للخطيب (٧٢:٣)
- تحفة الطالب للأنصاري ص ٢٢١
- تفسير ابن كثير (٢٨٨:١)
- تفسير مجمع البيان للطبرسي (٣٤٠:١)
- تلخيص العجيز لإبن حجر (١٩٣:٣)
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٩٩_١٩٦:٣)
- الدر المنشور للسيوطى (٢٩٣_٢٩١:١)
- رد المحتار لإبن العابدين (٤٦٤_٤٦١:٢)
- سنن ابن ماجه (تحقيق الأعظمي)
- فتح القدير لإبن الهمام (٤٤٨:٢)
- فتح القدير للشوكتاني (٢٥٥_٢٥٢:١)
- الفقه الإسلامي و أداته للزحيلي (٣٢١_٣١٦:٧)
- كشف القناع (١٥٧:٥)
- المحتلى لابن حزم (٢٤٩_٢٤٥:١٠)
- المختصر النافع ، وزارة الأوقاف المصرية ص ٢١٣
- المصنف لعبد الرزاق (٧٥_٦٨:٧)
- المعني لإبن قدامة (٥٣_٤٨:٨)
- المذهب للنحوبي (٦٣:٢)